المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20 et 21/02/2016

المساء
ALMASSAE
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

# حقوقيون يحتجون على «إقصائهم» من المشاركة في فعاليات المنتدى العالمي للعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين

4- 8918

-بلعيد كروم

استنكر حقوقيون بشدة سياسة الإقصاء التي نهجها مجلس المستشارين في حقهم، وحرمانهم من المشاركة في أشغال المنتدى العالمي للعدالة الاجتماعية المزمع عقده، اليوم السبت وغدا الأحد، بمقر الغرفة الثانية.

وقال المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو هيئة حقوقية وطنية تتوفر على فروع بعدد من المدن والمناطق وكذلك على امتدادات تنظيمية بالخارج، إنه تلقى باستغراب شديد قرار إسقاط هيئته من لائحة التنظيمات الحقوقية الوطنية المدعوة للمساهمة والمشاركة في فعاليات المنتدى العالمي للعدالة الاجتماعية احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

وأعربت الهيئة الحقوقية، في بيان توصلت «المساء» بنسخة منه، عن رفضها المطلق لمنطق التمييز والإقصاء الذي مارسه المسؤول المكلف بالجمعيات في إدارة المنتدى العالمي للعدالة الاجتماعية، وشددت على ضرورة اعتبار جميع الجمعيات الحقوقية المتواجدة على الساحة شريك حقوقي وفاعل.

ودعا بيان المنظمة رئاسة مجلس المستشارين إلى القطع مع سياسة الإقصاء ومنطق الفئوية في التعاطي مع الجمعيات الحقوقية الوطنية، مشيرا إلى أن المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان سبق له أن حضر فعاليات المنتدى الاجتماعي بجنيف في 2013 وساهم أعضاء من مكتبه التنفيذي في أشغال فعاليات المؤتمر العالمي حول البيئة بالبرازيل 2012.

وأعلن المنتدى المغربي تشبثه بالحضور، باعتباره واحدا من الهيئات الحقوقية النشيطة في مجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، والحريصة بالمبادرة والفعل على المشاركة في المنتديات الاجتماعية العالمية، آخرها بتونس خلال سنتي 2015-2013، وفي سنة 2014، وتزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، تضامن كل من جواد الخني وسعيد بندريكة، عضوي المكتب التنفيذي للمنتدى، مع المبعد الصحراوي مصطفى ولد سلمة سيدي مولود في نواكشوط بموريتانيا، وذلك من خلال إنجاز عدد من الأنشطة، من ضمنها وقفة احتجاجية أمام بعثة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقديم رسالة لممثل الأمم المتحدة بموريتانيا، وعقد لقاءات مع هيئات حقوقية وسياسية وشبيبية ونسائية وبرلمانية وزعماء أحزاب سياسية ونقابات الصحفيين الموريتانيين، ومدراء جرائد يومية ورقية والكترونية.

وبحسب البيان نفسه، فإن المنتدى ساهم أيضا، وبشكل منظم ووازن، في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش والمنعقد سنة 2014، وذلك بإقامة رواق خاص لعرض بعض من منجزاته وتنظيم ندوة دولية في موضوع «تجربة النساء السلاليات»، كما شارك في الملاحظة الانتخابية لمحطة 4 شتنبر 2015 الجماعية والجهوية، بعد أن منحت له اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات اعتماد الملاحظة، ضمن الـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بيت الحكمة: الدولة انتصرت لنا في معارك ضد الفقهاء..

# المدافعون عن حرية المعتقد يستنجدون بالدولة في مواجهة الفقهاء

19/10/13

أ.ب

تصريحات مثيرة قدمها المسؤولون عن «بيت الحكمة» في ندوة لعرض مذكرة ترافعية حول حرية المعتقد أول أمس الخميس بالدار البيضاء، أبرزها تلك المتعلقة بآيات القرآن الواردة في المذكرة التي تستند إليها للدفاع عن حرية الناس في المعتقد. وقال عبد المطلب العمير، الكاتب العام لـ«بيت الحكمة»: «إن اللجوء إلى آيات القرآن دفعت إليه خصوصية المعركة في البلاد، كي نستطيع تعزيز خطاب حرية المعتقد ببعض القوة، وهذا ليس بتحايل، لكنه قد يكون تقديرا خاطئا، لكنها مسألة ضرورية في مواجهة أولئك الذين يصورون المدافعين عن حرية المعتقد وكأنهم مخلوقات شيطانية». موضحا أن الذين «يقدموننا كدعاة للفتنة، هم من يستسهل حملات التكفير الجارية وكأنها ليست الفتنة نفسها».

وبحسب المتحدث باسم بيت الحكمة، فإن «المعترك الديني لا يجب أن يترك للفقهاء وحدهم، ونحن نتصور أن أي معركة دينية من الضروري أن ينتصر فيها هؤلاء الفقهاء، وهذا خطأ، لأنهم عندما ينتصرون، فإنما لأننا نحن المدافعون عن الحداثة، لا نفعل شيئا، ونبقى مكتوفي الأيدي. وعلى كل حال، فإن الدولة تدخلت في كثير من هذه المعارك وانتصرت لطروحات من صميم الحداثة، وفي كل تلك المعارك، كنا نعتقد أننا خاسرون لا محالة، لكن الدولة غيرت تلك الموازين». ضاربا المثال بقضية مراجعة مقررات التربية الإسلامية حيث قال: «لقد كنا ننادي دائما بتغييرها، وقد استجاب الملك أخيرا». ويعتقد العمير أن «السياسة تخضع سلطة القرار لحسابات شديدة التعقيد، وقد تؤجل إقرار الحقوق لفترة طويلة، وقد تعجل بتطبيقها؛ ومثل غيرها، فإن منظومة الحقوق تخضع للصراع السياسي ولعبة التوازنات، ولا يمكن بأي حال أن تخضع لشهوة مناضل في حقوق الإنسان».

ودعت مذكرة بيت الحكمة إلى اتخاذ التدابير القانونية والمؤسساتية لضمان حق المعتقد، وإعادة النظر في القانون الجنائي ومدونة الأسرة وقانون الجنسية بشكل يضمن حرية المعتقد للأفراد والجماعات. وطالبت بتجريم خطابات الحقد والكراهية والحد من تنامي تكفير المخالفين، وإدماج حرية المعتقد بشكل صريح في الوثيقة الدستورية.

لكن عبد الرحيم العلام، وهو مؤلف وباحث في علم الاجتماع، قلل من تأثير مثل هذه المذكرات التي تنوي بيت الحكمة الترافع لإقرارها، وقال: «إن حرية المعتقد ليست أن تؤمن أو تكفر، فهذه قضية شخصية وبإمكان الأفراد أن يعتنقوا ما يشاؤون من دون أن يزعجهم أحد، لكن المشكلة ستبدأ في الوقت الذي سيشرع هؤلاء في ممارسة معتقداتهم الجديدة، وسيجد هؤلاء الناس أنفسهم في مواجهة حواجز كقوانين الإرث والزواج الشرعي.. لا يمكن البتة تصور تطبيق فعال لحرية المعتقد بالمغرب. من الصعب فعل ذلك في ظل وجود تعقيد اجتماعي».

ومن جانبه، قال محمد الحمزاوي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إن البلاد تعرف سنوات رصاص دينية تشبه تلك التي عانى من ويلاتها في السبعينيات من الناحية السياسية»، موضحا أن الأجزاء الأكثر أساسية في موضوع حرية المعتقد «لا تشكل أي تهديد، لا للمجتمع ولا لشكل الدولة، ولا تمثل ما يصطلح عليه بالجريمة المحتملة»، ومن ثمة، فإن «الحرب التي تقاد ضد حرية المعتقد لا يبدو أن القائمين عليها يفهمون ما يخوضون الحرب عليه».

بني ملال

# تقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

نظم عشية أول أمس الخميس بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة بني ملال- خنيفرة، لقاء تواصلي خصص لتقديم دليل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان لفائدة منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأقاليم بني ملال وأزيلال والفقيه بن صالح.

ويندرج هذا اللقاء، الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة بتنسيق مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ضمن الجهود التي يبذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر لجانه الجهوية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار اختصاصاته ذات الصلة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الوسط المدرسي، بتعاون مع وزارة التربية الوطنية وأكاديمياتها الجهوية.

ويهدف هذا اللقاء، المنظم في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي عبر مختلف الأنشطة الصفية والمدمجة، وإطلاع منسقات ومنسقي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على التوجيهات والمستجدات التي جاء بها الدليل الذي يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اعتماده كإطار مرجعي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى الأهداف والمرجعيات والمقاربات وآليات التنشيط من أجل تقريب وتوحيد الرؤى ومنهجيات العمل لتيسير الفهم والتواصل بين مختلف مكونات الأندية.

ويتضمن الدليل، الذي أنجزه فريق من الخبراء تحت إشراف مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مدخلا تمهيديا إلى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ومدخلا إلى الحياة المدرسية ومكوناتها وأنشطتها والأندية التربوية ومبادئها وأهدافها ليركز بعد ذلك على أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان من خلال خصوصيتها وخطوات إحداثها وهيكلتها ومقومات العمل بها وترتيبات الفعالية والنجاعة والتقويم، بالإضافة إلى عدد من الملاحق التي وضعها الدليل رهن إشارة الأطر التربوية والإدارية لتأطير عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وقال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال- خريبكة علال البصراوي، في كلمة بالمناسبة، إن هذا الدليل، الذي يرتكز على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان، يشكل إطارا عمليا ومرجعيا للاسترشاد والاستئناس ضمن دينامية إحداث أندية المواطنة وحقوق الإنسان وإغناء أنشطتها في إطار ضمان حق مشاركة التلميذات والتلاميذ في هذه الدينامية كما هو منصوص عليها في مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل.